# سياسات وقوانين إخفاء الخسائر البشرية

## في جيش الاحتلال الصهيوني

## المقدمة

لا يمكن لعملية معقدة وحساسة "كإخفاء الخسائر" أن تبقى في خانة السريّة والسيطرة من دون خضوعها لمنهجية دقيقة، تديرها شبكة سياسية وعسكرية متينة، وغطاء قانوني وشرعي يمكّنها من تنفيذ سياستها بنجاح. انطلاقاً من هذه النقطة، يمكن تفكيك حصانة هذه السياسة، والكشف عن الطرق الالتفافية التي يعتمدها الكيان، لخصوصية هذه الإجراءات الصامتة وقدرتها على انتاج نفسها داخل الغرف المظلمة وسط رقابة مشددة.

في الحقيقة إن عملية "إخفاء القتلى" تخضع لمنهجية هندسية وفق معايير محددة، مناطقية وأخرى تبعاً للرتب، مع الأخذ بالاعتبار خلفية الجنود الاجتماعية والمالية، بناءً على قاعدة البيانات التي يملكها الجيش، وبما أن الوصول إلى مثل هذه الأوراق شبه مستحيل، كان لا بد من الخوض في عملية بحث معمقة تتبعها مرحلة تحقيق دقيقة لكشف الواجهات القانونية التي يعتمدها الجيش أولاً، والثغرات أو التسريبات لمعرفة كيف يتمكن العدو من إخفاء قتلاه ثانياً.

وبعد الدخول في البحث المعمق في القوانين التي يتبعها الجيش وبالأخص في قسم التعويضات لعائلات القتلى، والتحقيق في تسريبات الصفقات المالية الاستثنائية بين الجيش وأهالي الجنود، بالإضافة إلى عملية رصد موسعة للمنشورات مواقع التواصل الاجتماعي خلال معركة "أولي البأس"، تكشّفت في هذه الورقة عدة مسارات ظاهرها شرعي وباطنها خداعي يثبت حقيقة تمكن العدو من تقليص عدد قتلاه في سجلات القتلى.

**الفهرس:**


1. المخارج القانونية لإخفاء الجنود القتلى
2. لهذه الحرب صفقات "شراء صمت" مختلفة
3. ثغرات الرقابة في معركة "أولي البأس"
4. الجنود "المنفردين"
5. "علينا إخفاء الحقيقة عن المشاهدين"


## المخارج القانونية لإخفاء الجنود القتلى

يصعب على العدو السيطرة واحتواء عملية "إخفاء القتلى" ما لم تكن تخضع لآلية رسمية، تبدأ من القوانين كما سيتين في الآتي:

- **قانون منع نشر معلومات عن الضحايا**

تمت الموافقة على **قانون منع نشر معلومات عن الضحايا** من قبل الكنيست في 30 يونيو 2022، ودخل حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 2022، ويحظر القانون:

نشر الاسم الأول أو اسم العائلة للضحية وأي معلومات أخرى قد تؤدي إلى التعرف على الضحية (صور) من قبل عامة الناس، بما في ذلك بيئته المباشرة، طالما لم يؤكد المسؤول (المراقب العسكري أو وزير العدل) ولم يتم إخطار أفراد عائلة الضحية (الزوج، الشريك، الوالد، الابن، الابنة، الأخ والأخت) فيما يتعلق بإصابته.

ويعرف القانون الضحية التي ينطبق عليها هذه الحالات:

1. جندي، شرطي، حارس أو رجل إطفاء قتل أو أصيب بجروح خطيرة.
2. شخص قُتل أو أصيب بجروح خطيرة في "عمل عدائي".
3. شخص قتل أو أصيب بجروح خطيرة في حدث مفاجئ.

يحق لوزير العدل أن يقرر، بموافقة لجنة الصحة في الكنيست، أنه في **الحالات الاستثنائية أو في الظروف الاستثنائية التي يحددها**، يسري القانون طالما لم يتم السماح بالنشر، كما يحق للوزير تنفيذ هذا القانون ووضع الضوابط المتعلقة بتنفيذه بما في ذلك الأحكام المتعلقة بنشر المعلومات عن الضحية.

النشر خلافاً لأحكام القانون يعتبر خطأً مدنياً، ويمكن للضحية أو أفراد عائلته رفع دعوى مدنية بسبب هذا النشر، ويجوز للمحكمة أن تحكم بتعويض دون إثبات الضرر بمبلغ لا يتجاوز 10880 شيكل (يتم تعديل الرقم سنوياً).

يتولى الوزير تنفيذ هذا القانون، وله بموافقة لجنة الصحة أن يضع الضوابط في كل ما يتعلق بتنفيذه، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بنشر المعلومات التي لا تعتبر نشراً مخالفاً للأحكام.

← هنا لم يتم توضيح طبيعة "**الحالات الاستثنائية أو في الظروف الاستثنائية**" أو حتى الشروط التي يجب أن تتوفر لتقييم الحالة أو الظرف كوضع "استثنائي"، مما يبقي الباب مفتوحاً أمام حرية عقد الصفقات السريّة تحت غطاء "المصلحة القومية".

- **قانون التعويضات لعائلات القتلى**

هنا تأتي البنود الفضفاضة للقوانين لتشكل منافذ شرعية للجهات العسكرية والأمنية والرقابية للتستر على مقتل جنود أو اعتبارهم مفقودين أو منح مبالغ إضافية مقابل "شروط خاصة" يحددها وزير الأمن وحده.

- **قسم "لجنة الاستثناءات والمزايا"[1]:**

أ. يحق لوزير الدفاع (الأمن) تشكيل لجنة مخوّلة، في حالات استثنائية ولأسباب خاصة يتم إثباتها، بالموافقة على زيادة المبلغ المالي الثابت لمصلحة معينة، بموجب هذا الفصل (وهذا القسم – لجنة الاستثناءات للمزايا)، بشرط أن يكون المتقدم قد استوفى كافة الشروط للحصول على تلك المنفعة.

ب. بالإضافة إلى أحكام القسم الفرعي "أ"، يجوز للجنة الاستثناءات للمزايا الموافقة، في حالات استثنائية ونادرة لا يمكن التنبؤ بها، على تمويل الخدمات وسداد النفقات غير المنظمة في هذا الفصل، الناشئة عن والمتعلقة بـ الفجيعة، والمخصصة لرفاهية مقدم الطلب، بمبلغ لا يتجاوز 56902 شيكل (نحو 15 ألفاً و250 دولار).

ج. يحدد وزير الدفاع (الأمن) في اللوائح تشكيل "لجنة الاستثناءات للمزايا" وطرق عملها والحد الأقصى لنسب الاستثناءات التي يمكن للجنة الموافقة عليها ومعايير الموافقة على المزايا من قبلها.

ועדת חריגים להטבות

15ט. (א) שר הביטחון רשאי להקים ועדה שתהיה מוסמכת לאשר, במקרים חריגים ומטעמים מיוחדים שיירשמו, את הגדלת הסכום הכספי הקבוע להטבה מסוימת לפי פרק זה (בסעיף זה – ועדת חריגים להטבות), ובלבד שהתקיימו במבקש כל התנאים לקבלת אותה הטבה.

(ב) נוסף על הוראות סעיף קטן (א), ועדת חריגים להטבות רשאית לאשר, במקרים חריגים ונדירים שלא ניתן לצפותם, מימון שירותים והחזר הוצאות שאינם מוסדרים בפרק זה, הנובעים מהשכול וקשורים אליו ומיועדים לרווחת המבקש, בסכום שלא יעלה על 56,902 שקלים חדשים.

(ג) שר הביטחון יקבע בתקנות את הרכב ועדת החריגים להטבות, את דרכי פעולתה ואת שיעורי החריגה המרביים שהוועדה יכולה לאשר ואת אמות המידה לאישור הטבות על ידיה.

**פרק רביעי: סייגים לזכות התגמול**

**← يقدم هذا القانون مساحة فضفاضة توكل إلى وزير الأمن لتحديد شروط استحقاق المنحة الإضافية، ومسؤولية تشكيل اللجنة القائمة على منحها، على أن الأسباب المأخوذ بها تبقى في دائرة السريّة بين أعضاء اللجنة.**

[1] موقع التأمين الوطني- قانون أهالي الجنود الذي قتلوا خلال الحملة ( التعويضات واعادة التاهيل)/ نهاية الصفحة 12.

**كما أعطت اللجنة حقاً لنفسها باسترداد المنحة الاستثنائية المقدمة وفقاً للشروط المستوفاة والتي تبقى في الدرج المغلق لوزير الأمن، أو حتى جزء من المبلغ في حال الإخلال بالشروط (وفق الفصل التالي – الرابع – المتعلق بـ"التحفظات على حق المكافأة")، مما يمكّن الوزير من احكام السيطرة على عائلات الجنود القتلى، وتطويقهم قانونياً لضمان سلامة ونجاح عمليات "شراء الصمت".**

- **قانون "المفقودين":**

يظهر باب خلفي آخر، في القسم المتعلق بقانون الغائبين "المفقودون" (نهاية الصفحة الثالثة)، أي أولئك الذين لم ينضموا إلى سجلات القتلى، لكنهم ورغم أن موتهم لم يثبت، فإنه يحق لعائلاتهم الحصول على تعويضات كاملة تماماً مثل تلك التي تتلقاه عائلات الجنود القتلى:

المادة 3

أ. الجندي الذي أصدرت بحقه شهادة موقعة من "الجهة العسكرية المختصة" تؤكد اختفاءه خلال خدمته، ولم تعرف آثاره منذ ذلك الحين، يعتبر بموجب هذا القانون بحكم الميت تبعاً لتاريخ الاختفاء. (يراد بحكم الوفاة الحصول على التعويضات ولا يخضع الحكم للإعلان الرسمي عن الفقدان أو الوفاة)

ب. تتجسد "الجهة العسكرية المختصة" في هذا القسم، بشخص ضابط من الجيش الإسرائيلي يعينه وزير الأمن ليكون بمثابة سلطة عسكرية معتمدة لأغراض هذا القسم.

3. (א) חייל שרשות צבאית מוסמכת העידה עליו, בתעודה בחתימת ידה, שנעלם ביום פלוני עקב שירותו ומאז לא נודעו עקבותיו, רואים אותו, לצורך חוק זה, כאילו מת באותו יום עקב שירותו.

(ב) "רשות צבאית מוסמכת", פירושו, בסעיף זה – קצין בצבא-הגנה לישראל ששר הבטחון מינה אותו להיות רשות צבאית מוסמכת לצורך סעיף זה.

**استناداً إلى هذا القانون، يمكن تقديم شهادة عسكرية إلى عائلة الجندي تفيد بمقتله بعد ثبوت فقدانه، بمعنى آخر التعويضات التي تقدم لعائلة القتيل هي نفسها التعويضات التي تتلقاها عائلات الجنود المفقودين، من دون إعلان رسمي عن اسم الجندي، لأنها تبقي**

**الباب مواربا لاحتمالية أن يتم العثور إما حياً أو ميتاً أو هارباً، بينما تبقى أعداد هؤلاء "المفقودين" ووسموا بحكم "الميتيين" سرّاً بموجب قوانين الرقابة العسكرية.**

- **قسم "مطالب التقادم":**

ب. في حال أصدرت سلطة عسكرية معتمدة، شهادة بموجب المادة 3 بخصوص جندي معين، فإنه ولاحتساب فترة التقادم بموجب هذا القسم؛ يعتبر تاريخ إصدار الشهادة هو تاريخ وفاة ذلك الجندي بغض النظر عما ورد في الشهادة، ما لم يثبت أنه توفي في تاريخ لاحق.

(ב) הוציאה רשות צבאית מוסמכת תעודה לפי סעיף 3 לגבי חייל פלוני, רואים, לענין חישוב ההתיישנות לפי סעיף זה, את יום הוצאת התעודה כיום מותו של אותו חייל, על אף האמור בתעודה, כל עוד לא הוכח כי מת ביום מאוחר יותר.

**وعليه، أي استدراك لاختفاء جندي، يحق للجيش حينها اصدار "شهادة مفقود" (حكم الميت) وتستوفي بذلك عائلات المفقود (الميت) التعويضات اعتباراً من تاريخ إصدار الشهادة، من دون الحاجة إلى التاريخ الفعلي الذي "فقد" فيه الجيش ذلك الجندي، فيتحول الجندي إلى حكم "الجندي الوحيد" (ليس له عائلة أو أهل)، وبذلك يتكامل غطاء التستر على مقتله.**

يعزز هذه النظرية إعلان نُشر في موقع التأمين الوطني، فيما يخص المساعدات والمنح "الاستثنائية" التي تقدم لعائلات الرهائن في غزة، يقضي بأحقية حصول أفراد العائلات الذين تم اختطافهم أو اختفائهم، خارج أحداث 7 أكتوبر 2023، الحصول على المنح أيضًا، أي أولئك الذين لا يتم الإعلان عن اسمهم، أو مصيرهم ويُدرجوا في سجلات المفقودين أي الموتى حسب القانون.

← بمعنى آخر، حتى لو لم يكن هؤلاء "الغائبين" ضمن السجلات الرسمية لـ"مفقودي الحرب" إلا أنه يتم التعامل مع عائلاتهم قانونياً تماماً كحكم عائلات الجنود القتلى، اللافت أن الموقع الرسمي يشير في الجزئية المتعلقة بإجراءات عائلات قتلى هذه الحرب، تفصيلاً يتعلق بإمكانية الحصول على تعويضات إضافية، كما يشير إلى ضرورة الإفصاح عن الوضع الاجتماعي والمادي للأسرة، لتقييم الحالة، وبما أن أي "تعويضات إضافية" خاضعة لشروط سرّية يحددها وزير الأمن، فإن البوابة التي يدخل منها الجيش تتسع هنا، بناء على تقييم حالة العائلات تلك: فقيرة- مهمشة- محتاجة.. (مُطلقة، يوجد أبناء، يوجد قتلى آخرين من الأسرة، زوجة حامل، وجود ابن من ذوي الاحتياجات الخاصة، وضع الوالدين..)، وبالتالي يسهل شراء صمتها مقابل مبالغ مالية كبيرة.

← ما يثير الريبة والتساؤل بالاستناد إلى الموقع نفسه أن تلك الأموال التي يتم منحها على شكل "تعويضات إضافية" لعائلات "المفقودين" لا يتم استردادها في حال العثور عليهم أو عودتهم، وكذلك الأمر بالنسبة للتعويضات التي يخصصها الجيش المقدمة من لجنة المفقودين الذين يتم اعتبار شهادات فقدانهم بمثابة شهادات وفاة، وهو ما يتناقض مع "قانون التعويضات أعلاه" نظراً لعدم استيفاء الشروط.

← اللافت أن اللجنة المكلّفة بإبلاغ خبر الوفاة للعائلة تأتي مقدماً قبل الإعلان الرسمي عن الوفاة، لا سيما وأن بيانات الإعلان عن مقتل الجنود تتضمن دائماً عبارة "تم إبلاغ

**الأهل"، وبالأخص إذا كانت عائلته لها مكانة اجتماعية ومعروفة جماهيرياً، أو العكس في حال كانت أسرة فقيرة، فإن فرصة اتمام أي صفقة تعويضات مالية تكون أكبر بمقابل عدم الإعلان الرسمي.**

كما يؤكد التحقيق الذي قام به الدكتور يوفال هارباز للتأكد من بيانات المفقودين في السابع من أكتوبر، بناء على قاعدة بيانات دقيقة قام بإعدادها تتضمن عدد القتلى من المستوطنين والجنود، وكذلك عدد القتلى الرهائن والأحياء لدى حماس، ليتبين أن العدد الدقيق هو 1161 قتيلاً، منهم مختطفان لم يتم الكشف عن أسمائهما، وكذلك سبب مقتلهما، ليعمد الجيش بعد تم نشر التحقيق علنياً إلى تعديل العدد الرسمي ومعاتبة الدكتور هارباز بحجة "إفادة العدو بالمعلومات"[2].

## لهذه الحرب صفقات "شراء صمت" مختلفة

نظراً لتفرّد هذه الحرب عن سابقاتها بمفهومها وأدواتها، فقد اعتمدت فيها أساليب إخفاء مختلفة نظراً لعدد القتلى الكبير، والموازنة المهنكة للجش. فبينما كان الجيش قبل هذه الحرب هو الجهة الوحيدة الموكل إليها مهمّة إبلاغ الأهل والتفاوض معهم في حال وجدت الأرضية الخصبة، تغيرت الإجراءات المتبعة سابقاً، وتوسعت الجهة التي تتولى مهمة إبلاغ الأهل إلى 3 أطراف أساسيين:

1. ممثل عن الجيش.
2. ممثل عن مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.
3. ممثل عن منظمة "بيت إسرائيل".

على الرغم من تعذّر القدرة على تقديم الدليل القاطع حول الصفقات إما لظروف أمنيّة تتعلق بمسربي المعلومات والتي تمت من خلال مجموعة مغلقة على تطبيق الواتساب لعاملين في نجمة داوود، تتضمن مسعفين عرب من الناصرة والكرمل، أو لأسباب إجرائية تتعلق بصرامة الرقابة العسكرية على مثل هذه الصفقات السرّية مع عائلات القتلى، إلا أنه لم يعد أمراً مخفياً بالنسبة للجمهور الإسرائيلي الذي بات يعلّق علناً على اخفاقات الجيش بالتلميح إلى عمليات إخفاء تحت الطاولة بين الجيش وعائلات القتلى، وإن لم تنتقل المسألة إلى مستوى الجدل الرسمي( (أي مسألة الصفقات المالية)، ليس تجنباً فقط لعملية الملاحقة القانونية، بل لحرص تكويني في الوعي العام الجمعي للجمهور الإسرائيلي بضرورة حماية المصلحة القومية العامة خاصة في الحروب، ويتجلى ذلك في الحملات الهجومية على أي انتقاد للجيش أو تسريب على مواقع التواصل الاجتماعي.

---

[2] موقع همكوم 18-1-2024 للكاتب ريفيتال هوفيل.

هنا، من الممكن تفهّم تدخل ممثل عن نتنياهو في مسألة الرقابة والإخفاء -وإن كان هذا لا يخضع لمسؤوليته المباشرة، **لكن لماذا برز اسم "منظمة" بيث كطرف ثالث، وما هو دورها في هذه القضية؟**

في البداية لا بدّ من تعريف طبيعة هذه المنظمة للاستدلال بذلك على أهمية دورها في عمليات "شراء الصمت"، وبالأخص في هذه الحرب.

- **من هي منظمة "بيث إسرائيل"؟**

- منظمة ظاهرها خيريّ، ومسجلة كجهة خيرية في دول العالم بالتالي تحسم مصلحة الضرائب في أميركا وكندا وفرنسا وبريطانيا مثلاً نسبة من ضرائب المواطن وتذهب إلى "بيث إسرائيل" كونها جهة خيرية دولية.
- تعرّف نفسها كجماعة إصلاحية يهودية نشطة، تمتلك المئات من المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية والمالية والتكنولوجية العلنية منها كـ: Beth Israel Lahey Health (الأشهر والأغنى في أمريكا) ومعهد "بيث إسرائيل" (معهد إعدادي للقيم اليهودية ما قبل التجنيد يرأسه قائد عسكري) ومدرسة شلينكر (واحدة من أوائل المدارس اليهودية في أمريكا الشمالية والأولى في تكساس -عام 1984- للتعليم العلماني واليهودية المتكامل)... ومنها ما هو سرّي، بالإضافة إلى كنس العبادة والتي يمكن رصد العديد منها في الولايات الأمريكية كافة.
- تقدم رسالتها للجمهور، كمنظمة تهدف إلى ترسيخ وتعزيز "القيم اليهودية"، وتحقيق المساواة والإدماج بين الفرق اليهودية المختلفة (علمانيين ومتدينين)، وإلى تقريب الجماعات اليهودية وتوحيدها، بالإضافة إلى دعم وتمكين اليهود في العالم، إلا أنّ هذه الرسالة تمتد جذورها إلى ما هو أعمق من ذلك في بناء شبكة علاقات وثيقة مع السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال، والشركات الكبرى، وتنخرط في عمليات تبيض أموال لكبار الرأسماليين الصهاينة، وفي تمويل المستوطنات، ودعم الجيش والجمعيات الاستيطانية.

- **ما الذي يجعل من منظمة "بيث إسرائيل" طرف أساسي في عمليات "شراء الصمت"؟**

- تتلقى المنظمة ملايين الدولارات كتبرعات دولية، وأخرى من أغنياء اليهود حول العالم، وأصحاب الشركات العمالقة التي تعود ملكيتها لأصحاب رؤوس الأموال من اليهود، مما يجعلها مورد مالي ومصدر متجدد للدعم المالي في الكيان، في ظل استنزاف مالي لتكاليف الحرب.
- للمنظمة ذراع طويلة في الجيش، من خلال معهد "بيث إسرائيل" الذي يقع في القدس.
- امتلاكها لشبكة علاقات سرّية متجذرة في الأنظمة المالية والسياسية والاستخباراتية.

- تعتبر من أغنى الواجهات الخيرية من حيث استقبالها للتبرعات المالية.
- تعمل بغطاء شرعي قانوني ودعم دولي قوي.

▪ **دلالات:**

- عانت المؤسسة العلنية الأكبر مستشفيات "بيث إسرائيل لاهي" من انهيارات مالية خاصة مع بداية عام 2024، رغم تزايد حجم التبرعات المالية لـ "دعم اليهود في ما يتعرضون له من إرهابيين، وتمكينهم من حملة الكراهية التي تشن ضدهم"، وهو ما تؤكده الأرقام:

- أعلنت شركة "بيث إسرائيل لاهي" عن خسارة قدرها 110 ملايين دولار خلال الفترة الممتدة لتسعة أشهر حتى يونيو 2024، وفقًا لتقريرها المالي ربع السنوي الأخير.[3]
- واجهت الشركة مخاطر الإغلاق كفرع بوسطن كما رفع المدافعون عن المجتمع دعوى قضائية جديدة سعياً لمنع مستشفى جبل سيناء بيت إسرائيل من إغلاق أبوابه بسب الخسائر المالية التي قدرت بمليار دولار[4] ، كذلك الأمر بالنسبة لمستشفى جبل سيناء بيث إسرائيل، التي منحتها الولاية موافقة مشروطة على الإغلاق بسبب تراكم خسائرها المالية أيضاً[5]، كما أقدمت عدة مستشفيات على تسريح موظفيها مستشفى في ماساتشوستس (والتي تحتوي على 14 مستشفى في هذه الولاية فقط)، بتسريح عدد غير محدد من الموظفين، وذلك حسب تصريح للمتحدث باسم شركة "بيث إسرائيل" وأوعز السبب إلى "زيادة كبيرة في التكاليف وبيئة سداد محدودة".[6]
- استقال 10 أطباء في رعاية أولية من مستشفى بريجهام التابعة لشركة بيث بسبب الأجور المنخفضة - وفقًا للشخص الذي وصف الأطباء بأنهم قدامى المحاربين.[7]
- ارتفعت خسائر Beth Israel Lahey Health في الربع الثاني إلى 23.3 مليون دولار[8].

يجري هذا كله بالتزامن مع زيادة في حجم التبرعات المالية -أقلّهما ظهر إعلامياً- مقارنة بالسنوات السابقة، إذ لم تشهد المنظمة تبرعاً سخياً بهذا المستوى من قبل:

- تبرعت عائلة ويستون بمبلغ 20 مليون دولار لمستشفى بيث إسرائيل ديكونيس - نيدهيم، وهي أكبر هدية مالية في تاريخ المنظمة[9].

---

[3] أخبار بوسطن 25
[4] SPECTRUM NEWS 2024-9-14
[5] SPECTRUM NEWS 2024-7-25
[6] أخبار بوسطن 25
[7] واشنطن بوست 20-11-2024
[8] Beckershospitalreview 2024-9-30

- قدمت مؤسسة Spirit of Children، وهي الذراع الخيرية لمؤسسة Spirit Halloween، تبرعًا سخيًا بقيمة 102010 دولارًا أمريكيًا لبرنامج Child Life في مستشفى الأطفال في نيوجيرسي في مركز نيوارك بيث إسرائيل الطبي[10].
- تبرع هارولد رونسون بمبلغ إجمالي قدره 500000 دولار، وهو أكبر مساهمة في تاريخ معبد بيث إسرائيل[11].
- يحتل مركز بيث إسرائيل ديكونيس الطبي بالمرتبة الأولى بين المستفيدين الثلاثة الأوائل لتمويل الأبحاث الطبية الحيوية من معاهد الصحة الوطنية الأمريكية، ويبلغ إجمالي تمويل البحث 200 مليون دولار سنويًا[12].
- حصل مركز نيوارك بيث إسرائيل الطبي، على منحة قدرها 5 ملايين دولار[13].

لمنظمة "بيث إسرائيل" ذراع طويلة داخل الجيش من خلال معهدها المتواجد في القدس، والذي ينخرط بمهام إعداد جنود يحملون القيم اليهودية المترسخة وتكوين نواة شبابية لوحدات النخبة كمشروع غولاني - الذي يهدف إلى التجنيد في كتائب اللواء من أجل تنمية المهارة القيادية، كما يعمل بعض خريجي المدرسة كمعلمين عسكريين في نحال، كذلك يتم تشكيل مجموعة من المتدربين كنواة عسكرية مخصصة للواء ناحال وسلاح المدرعات[14].

هذا وتتمتع المنظمة بغطاء وحماية سياسية وقانونية، فعلى الرغم من الدعوات القضائية ضد مستشفيين في نظام الرعاية الصحية بيث إسرائيل لاهي، بتهمة انتهاك خصوصية مستخدمي مواقعهما الإلكترونية، إلا أن المحكمة العليا في ولاية ماساتشوستس قضت بأغلبية 5-1 لصالح المنظمة بحجة بأن قانون التنصت في الولاية لا يشمل تتبع تصفح الشخص للويب[15].

**بناء على ما تقدم، تشكل منظمة بيث مصدر مالي رئيسي تجعل منها الجهة الأمثل لتكون طرفاً في الصفقات المالية:**

- **تحمل صفة طبية رسمية.**
- **تملك قاعدة بيانات مفصلة لمزدوجي الجنسية بصفتها تجمعاً للشتات اليهودي.**
- **تملك خزينة مالية تضخ إليها التبرعات باستمرار من الدول والرأسماليين والأثرياء.**
- **تملك وزناً وثقة لدى كافة أطياف المجتمع الإسرائيلي على اختلافها، ولها دور فاعل في مكوناته.**

---

[9] 2024-10-3 Wicked Local
[10] 2024-3-4 RWJBarnabas Health
[11] 2024-2-26 Yourobserver
[12] Stats and Facts - Beth Israel Deaconess Medical Center
[13] 2024-10-30 RWJBarnabas Health
[14] موقع معهد بيث إسرائيل/ reut
[15] رويترز 24-10-2024

- **تملك تأثيراً على المؤسسة العسكرية ووجوداً عميقاً في الجيش.**
- **تملك غطاء قانونياً ودولياً يمكنّها من الدخول كطرف شرعي رسمي في معادلة الصفقات.**

- **تفاصيل صفقة "شراء الصمت"**

بالاستناد إلى المعلومات المسربة من المجموعة المذكورة أعلاه (مجموعة الواتسآب لنجمة داوود-الكرمل والناصرة)، وفي التفاصيل، بعد ابلاغ عائلة القتيل وتقديم المواساة، تقدم للأهل استمارة تتضمن بنود التعويضات في حال اختارت العائلة عدم الإعلان الرسمي عن الاسم، وينتظر الجيش قرار العائلة لمدة أسبوع لاستلام القرار النهائي للعائلة عبر بالبريد، وفي حال الموافقة يعود ضابط من جهاز متابعة عائلات القتلى في الجيش لتولي الخطوات الإجرائية، تحتوي الاستمارة على خطة تعويض اضافية مختلفة عن تعويضات الجيش ووزارة الدفاع تنالها عائلات القتلى من منظمة "بيت إسرائيل":

- الخطة تقدم 250 الف شيكل ($67000) لكل عائلة تختار جنازة عائلية لا تشارك فيها أي جهة رسمية ولا ممثلين عن الجيش وتجري بعيداً عن الإعلام، على أن لا يتم نعي الجندي وذلك بما يخدم مصلحة "الدولة العليا".
- تحصل العائلات فور التوقيع على الاستمارة على مبلغ وقدره 125 الف شيكل ($33.700).
- يجب على العائلة التزام السرية التامة لمدة 5 سنوات.
- يدفع المبلغ المتبقي على 4 اقساط كل 3 أشهر.

## ثغرات الرقابة في معركة "أولي البأس"

على الرغم من أن عملية إخفاء القتلى شديدة الدقة، وتجري ضمن خطة هندسية ممهنجة، إلا أنه في معركة "أولي البأس" يمكن رصد عدة ثغرات في عمل الرقابة لإخفاء جنودها القتلى، والتهرب من مراكمة الأعداد في سجلات القتلى الرسمية.

ضمن عملية تحقيق دقيقة لأكثر من 1000 منشور على مواقع التواصل الاجتماعي، لمقارنة إعلانات القتلى بالاسماء والتواريخ والتدقيق في الاعلانات الرسمية واعلانات عائلات أو أصدقاء الجنود القتلى تبيّن:

- **قضية الجندي المقتول، نوعام برزيلاي:**

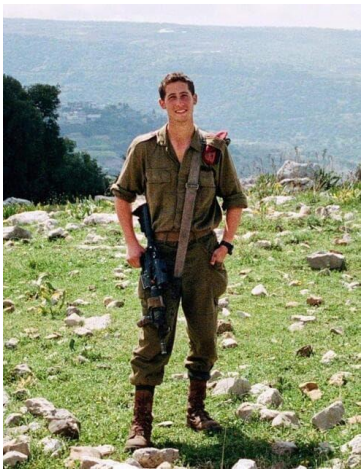

- الجندي נועם ברזילי نوعام برزيلاي، من سكان كوخاف يائير، قتل في كمين بتاريخ 2-10- 2024 في جنوب لبنان، ويتبع لوحدة "إيغوز"، على الرغم من تداول اسمه إعلامياً، إلا أن الجيش لم ينشر اسمه في الموقع الرسمي ضمن سجلات الجنود القتلى كما هو الحال مع جميع القتلى، واللافت أن صورة الجندي تكررت في عدة اخفاقات خسر فيها الجيش أعداداً كبيرة، فأعيد نشر صورته ضمن قتلى 14-11- 2024 (يديعوت أحرنوت)، وعليه، فان اسم نوعام برزيلاي لن يكون ضمن الحصيلة الرسمية لسجلات قتلى الجيش، ليثبت هنا إحدى طرق إخفاء عدد القتلى الحقيقي للجنود، إذ أن أحداً لن يقوم بمقارنة الاسماء المعلنة مع الاسماء التي تم اثباتها في سجلات الجنود القتلى الرسمية.

- **قضية الجندي المقتول، شاريا ألبيوم:**

- وهو جندي في الكتيبة 15 في لواء غولاني لم ينشر الجيش اسمه (שריה אלביום شاريا ألبيوم)، بل كان المجلس الإقليمي لوادي الأردن هو أول من نشر الاسم على خلاف ما تجري العادة وينص القانون: "نودع اليوم في 24/11/13، אלביום شاريا ألبيوم ابن ياعيل وشاي من سكان ماحولا 22 سنة. قُتل في معركة لبنان، وهو جندي في الكتيبة 51 التابعة لغولاني. كان شاريا شاباً اجتماعياً سعيداً، محاطاً بالأصدقاء، والقيم، والجذور، والعطاء الذي لا نهاية له. شاريا ذهب للقتال في غزة، ثم توجه فوراً للقتال في لبنان، كان قد بقي له 4 أشهر ليتم إنهاء خدمته".

י"ג במרחשוון ה'תשפ"ה
ברוך דיין האמת אנחנו נפרדים היום יום רביעי יג' בחשון 13.11.24 משריה אלבוים
בנם של יעל ושי תושבי

- اللافت طلب عائلته بعدم الذهاب إلى منزلهم واحترام خصوصيتهم.[16]
- لم يعلن عن موعد الجنازة في البداية "سيتم الإعلان لاحقاً عن تفاصيل الجنازة".[17]
- لم ينشر الجيش اسمه في الموقع الرسمي في القسم المخصص لقتلى الحرب إلا بعد تداول اسمه على مواقع المستوطنات، كما اتسم النشر بالضعف خاصة على المنصات الإعلامية الرسمية كيديعوت أحرنوت ويسرائيل هيوم على عكس إعلانات القتلى عادة، علماً أن الخبر نشر في المنصات المحلية استناداً إلى إعلان المجلس الإقليمي وليس إلى إعلان الجيش، فموقع سورغيم العبري مثلاً نشر الخبر كالآتي: "أعلن المجلس الإقليمي في الأغوار مقتل شاريا ألبيوم من سكان مستوطنة محولا، وهو مقاتل في الكتيبة 51 غولاني قتل في معارك لبنان".

[16] موقع سورغيم العبري
[17] موقع سورغيم العبري

تجدر الإشارة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تخضع حكماً للرقابة وبالتالي لا يتجرأ أي مستوطن على نشر صور وأخبار قبل الإعلان الرسمي وإلا سيعتبر "خطأ مدني" ويعاقب عليه، لكن بالرصد والتحقيق الدقيق ومقارنة الأدلة يمكن الخروج بعدة حالات استثنائية مماثلة لما تقدم.

## الجنود "المنفردين"

- **أولا، من هم الجنود "المنفردين"، أو ما يطلق عليهم بالجنود الوحيدين؟**

- طلاب المدارس الداخلية.
- الأيتام.
- من لا يمتلكون عائلة.
- من عائلاتهم خارج إسرائيل.
- مهاجرون لا يمتلكون أي خلفية عائلية.

حسب يديعوت أحرنوت فإن عدد هؤلاء في الجيش يبلغ عشرات الآلاف، كذلك حسب الصحيفة نفسها فإن 40% من الجنود "المنفردين" تطوعوا في هذه الحرب في الخدمة الاحتياطية، ونتيجة للاضطراب النفسي الكبير الذي يعاني منه هؤلاء الجنود، لصعوبة اندماجهم في المجتمع وعدم وجود عائلة تحضنتهم عند العودة في الاجازات أو عند الإصابة، خصص الجيش جمعية تعنى بمتابعة الحالة النفسية والعقلية والتي سجلت معدلات مرتفعة من الاصابات النفسية، لكن فيما يخص قضية اخفاء القتلى، يحرص الجيش على دعوة الجمهور إلى التواجد في جنازات قتلى الجنود "المنفردين"، لكن في هذه الحرب بالذات ولدى رصد عدد المرات التي دعى فيها الجيش إلى لحضور لمثل هذه الجنازات فإنها تكاد تكون معدومة أو لا تتعدى بضع حالات.

وبعد عملية رصد دقيقة لقتلى معركة "أولي البأس" لم يتم نشر دعوى سوى جندي "منفرد" فقط (نيزر إتكين)، وهو الجندي الوحيد الذي نشر في سجلات القتلى الرسمية في موقع الجيش، علماً أن جمعية "الأخ الأكبر للجنود الوحيدين" أشارات إلى أن جرحى الجنود المنفردين بالآلاف ومنهم من بترت أطرافهم، فهل من بين هؤلاء قتيل واحد فقط!

"طُلب مني النشر!! سقط المحارب البطل نيزر إتكين في معركة لبنان، كان نيزر جنديًا وحيدًا هاجر من أوكرانيا للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. ويطلب قادته من الجمهور الحضور والتعبير عن تقديرهم الأخير. سيتم دفنه اليوم عند الساعة 16:30 في المقبرة العسكرية في كيبوتس أوشا في كريات آتا..شاركوا وتعالوا بأعداد كبيرة!!".

**إن عملية إخفاء القتلى، بما يخص الجنود المنفردين، هي الطريقة الأسهل والأكثر أماناً، إذ تخلو من المسائلة، أو الملاحقة، ولا تتطلب تعويضات مالية ضخمة مقابل الصمت.**

## "علينا إخفاء الحقيقة عن المشاهدين"

في تصريح يلتقي مع ما تقدم وصف أفيري جلعاد، مقدم برنامج "كيشت 12" وكاتب العمود في صحيفة "يسرائيل هيوم"، مشاعره على صفحته على فيسبوك بعد مقتل 24 جنديًا إسرائيليًا في قطاع غزة في يوم واحد ولم يفعل ذلك[18]، وتابع جلعاد بالقول: "حسب المعلومات التي وصلت عن مقتل 24 جنديا في غزة: "في بداية المساء علمنا بما حدث، وما هو العدد، **وكان ممنوعاً تماماً أن نقول ذلك**، وهذه مشكلة، فنحن نبث برنامجًا ليليًا عن الأحداث الجارية، نكذب على وجوه المشاهدين التي لا يفترض أن لا نخونهم، لكن **علينا إخفاء الحقيقة عن المشاهدين**".

[18] موقع ice 2024-1-24